تمديد حبس صبحي صالح 15 يوما في أحداث الإسكندرية

عائلة الرئيس المعزول: مرسي ثابت ومتمسك بالشرعية ولتستمر الثورة السلمية في جميع ميادين مصر

القاهرة ـ وكالات: قالت أسرة الرئيس المصري المعزول محمد مرسي إنه «صامد وثابت لآخر نفس، ولن يتراجع عن الشرعية»، مشددة على أنه لن يهزم أمام ما سمته اختطافا قسريا أو محاكمات باطلة تنتهك الدستور والقانون.

وأضافت أسرة مرسي في بيان لها بمناسبة عيد الأضحى المبارك حمل توقيع نجله أسامة «ان الرئيس مهما أبعدوه، لن يتراجع عن عودة المسار الديموقراطي حتى لو كانت روحه ثمنا لمسار ديموقراطي ارتضاه الشعب ومنحه لنفسه، وحريات اكتسبها بعد عناء ودماء».

وتابع البيان أن مرسي لن يفرط بتراجع أو تفاوض أو حلول وسط، لاسيما بعد «كل الشهداء والمصابين والمعتقلين والمفقودين».

وشددت الأسرة في بيانها على «أن الرئيس مرسي لن تكسر إرادته التي هي من إرادتكم، استقاها من صمودكم ونفاسة معدنكم، ولتستمر الثورة السلمية في ميادين مصر لا دفاعا عن شخص رئيس، لكن ذودا عن وطن يخطف حاضره ويعبث بمستقبله ثلة من أعداء الشعب». ووجه البيان «تحية من رئيس مصر الشرعي لكل أسرة مكلومة في ظل هذا الانقلاب فقدت عائلها أو أحد أبنائها أو بناتها ولم تجده بجوارها لأنه إما شهيدا أو مصابا أو معتقلا أو مفقودا بسبب سعار فاشي سينتهي بإذن الله». الى ذلك، قرر

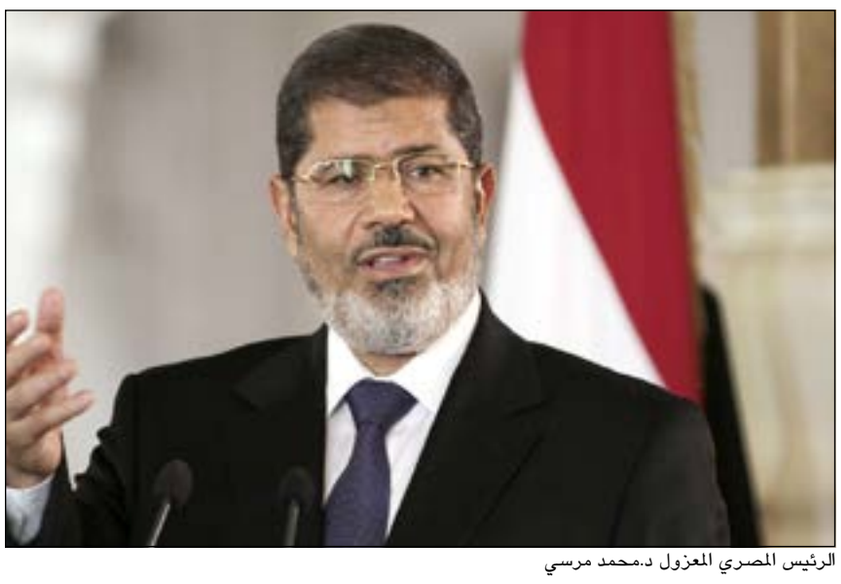
الرئيس المصري المعزول د.محمد مرسي

تجديد حبس الرئيس المعزول 30 يوماً في قضية وادي النطرون

تنظيم الإخوان إبان ثورة يناير بعناصر أجنبية «حماس وحزب الله»، وما ستقوم به نيابة أمن الدولة في هذه القضية هو أنه ستعطي لها قيدا ووصفا كإجراء قانوني وروتيني، تمهيدا لإحالة مرسي وبقية المتهمين لمحكمة أمن الدولة العليا طوارئ».

من جهة أخرى، قررت نيابة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار تامر الفرجاني المحامي العام الأول للنيابة، تجديد حبس السفير محمد رفاعة الطهطاوي الرئيس السابق لديوان رئاسة الجمهورية لمدة 15 يوما احتياطيا على ذمة التحقيقات التي تجري معه وآخرين، في قضية اتهامه بالتخابر مع جهة أجنبية (حركة حماس) وتسريبه لمعلومات مهمة إليها أثناء وجوده بالعمل داخل رئاسة الجمهورية. وفي تطور آخر، قررت نيابة الإسكندرية تجديد حبس قيادي جماعة الإخوان المسلمين صبحي صالح لمدة 15 يوما. وجاء قرار النيابة على ذمة التحقيقات في القضية التي حملت رقم 7702 لسنة 2013 إداري سيدي جابر. وكانت النيابة العامة قد وجهت إلى صالح 17 اتهاما، منها التحريض على العنف والإرهاب خلال أحداث سيدي جابر، التي وقعت في 6 يوليو الماضي بين مؤيدي مرسي والأهالي، وخلفت عشرات القتلى والجرحى. وشملت قائمة الاتهامات الموجهة ضد صالح الانتماء إلى تنظيم محظور يستخدم العنف.

المستشار حسن سمير، قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة للتحقيق في اتهام مرسي بالتخابر مع حركة حماس وتهريب السجناء من سجن وادي النطرون، تجديد حبس مرسي 30 يوما على ذمة التحقيقات التي تجرى معه بشأن اتهامه في القضية.

وأمر القاضي بنسخ صورة من ملف القضية وتحقيقاتها المتعلقة بوقائع التخابر وإحالتها إلى النيابة العامة لتتولى تحقيقها، وذلك بناء على مذكرة قدمت إليه من نيابة أمن الدولة العليا بعد عرضها على المستشار هشام بركات النائب العام.

وأكدت نيابة أمن الدولة في مذكرتها إلى قاضي التحقيق، أن تلك القضية بها وقائع تقبل التجزئة، وهي المتعلقة بالتخابر، وتقع في نطاق اختصاص تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، خاصة أنها مرتبطة بأمكنة وظروف ومواقيت مختلفة عن وقائع اقتحام السجون.

وقال د.سمير صبري، المحامي صاحب بلاغ اتهام مرسي بالتخابر لـ «العربية.نت» إن «تجديد حبس مرسي جاء في قضية اقتحام السجون وإضرام النيران بسجن وادي النطرون وإتلاف وحرق ممتلكات عامة، أما بالنسبة لقضية التخابر فهي القضية الأكبر التي تجهز لها نيابة أمن الدولة، وتصل أقصى عقوبة لها إلى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة». وأوضح صبري «أنه تم استيفاء جميع الأدلة وشرائط التسجيلات التي تثبت استعانة قادة

تحسبا لاحتمال وقوع أعمال عنف وتخريب خلال أول أيام العيد

الجيزة تلغي ساحة صلاة العيد أمام مسجد مصطفى محمود

وكالات: قررت محافظة الجيزة اقتصار صلاة عيد الأضحى المبارك داخل مسجد مصطفى محمود بالمهندسين دون نصب ساحات خارجية مثلما يحدث كل عام. ونقلت صحيفة «اليوم السابع» عن اللواء محمود عبدالرحمن عشماوي، نائب محافظ الجيزة، قوله إن هذا القرار جاء خوفا من وقوع أعمال عنف وتخريب خلال أول أيام عيد الأضحى المبارك في ميدان مصطفى محمود.

وأشار عشماوي إلى أن المحافظة انتهت من استعداداتها النهائية لاستقبال عيد الأضحى من خلال الحصر الدقيق للعديد من ساحات الصلاة، ووضع خطة مشتركة بينها وبين مديرية الأمن والإدارة العامة للمرور والدفاع المدني لتأمين المصلين والساحات، تحسبا لوقوع أي اشتباكات، أو استغلال ساحات الصلاة في أعمال سياسية وتخريبية. وأضاف نائب محافظ الجيزة أنه سيتم الاكتفاء بصلاة العيد هذا العام داخل مسجد مصطفى محمود، أسوة بما حدث في عيد الفطر الماضي، وذلك نظرا للظروف الحالية، لافتا إلى أن هناك تنسيقا مع قيادات أمنية على أعلى مستوى لاختيار الأماكن التي تصلح لإقامة شعائر صلاة العيد.

أكد وجود تراجع كبير في استهلاك المصريين يزيد على نسبة 50٪

العسقلاني: تسعيرة السلع الغذائية استرشادية وليست جبرية

القاهرة ـ العربية: قال محمود العسقلاني رئيس جمعية «مواطنون ضد الغلاء» ان تسعيرة السلع الغذائية استرشادية وليست جبرية حتى الآن. وأضاف العسقلاني ببرنامج «الحدث المصري» عبر شاشة «العربية الحدث»، أمس الأول، ان الحكومة ناجحة في تطبيق لعبة القط والفأر مع التجار لأول مرة حتى الآن.

وأوضح رئيس «جمعية مواطنون ضد الغلاء»، أن هناك تراجعا غير طبيعي لحجم استهلاك المصريين بنسبة تزيد على 50٪، مشيرا إلى ان جماعة الإخوان كانت تنقل الأموال من السودان للقاهرة عن طريق الحوم بقيادة حسن مالك.

وأكد العسقلاني ان محافظة القاهرة من أسوأ المحافظات في إدارة منظومة سيارات «الميكروباص»، مطالبا بضرورة تدخل الدولة لحل مشكلة المواصلات وخاصة حركة القطارات، مشيرا الى انه حال فشلها في حلها فعليها الرحيل.

وشدد رئيس جمعية «مواطنون ضد الغلاء» على «اننا في حاجة ماسة لرئيس ديكتاتور يتعامل بحزم وشدة مع المخالفين للقانون»، مؤكدا ان الحلول التعاونية هي الأكثر قدرة على الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية.

«النور» يرفض «قانون التظاهر» ويصف عباراته بـ«المطاطة»

وكالات: وصف د.طلعت مرزوق عضو المجلس الرئاسي لحزب النور السلفي، قانون التظاهر الذي وافق عليه الرئيس المؤقت، بأنه «يتعارض مع المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بالحقوق والحريات». وأشار مرزوق في بيان له امس، إلى أنه لا ينبغي لحكومة معينة ومؤقتة أن تصدر مثل هذا القانون، متسائلا «لماذا لم يعرض القانون للنقاش المجتمعي؟»، موضحا أن القانون «يشتمل على عبارات مطاطة غير واضحة يمكن استخدامها بأشكال متعددة». وأضاف: «ما الذي يضمن عدم مماطلة قسم الشرطة في تسلم الإخطار الذي يرسله منظمو المظاهرة، خاصة أنه لابد من التوقيع على صورة منه، حتى لا تكون هناك فرصة للادعاء بعدم وجود هذا الإخطار، خاصة أن المشروع يفرض عقوبة على التظاهر بدون إخطار؟». وأوضح طلعت مرزوق أن المادة السابعة التي تتيح لوزير الداخلية تنبيه الجهة المعنية بمطالب المتظاهرين للتواصل معهم وحل المشكلة، لا ينبغي أن تشمل تأجيل المظاهرة.

وأشار إلى أن مساحة المكان الذي يحظر على المتظاهرين تجاوزه أمام المنشآت العامة المنصوص عليها في المادة (14) والمحدد بـ (50 : 100م) مساحة كبير جدا.

وتابع: ينبغي إلغاء حظر تحول المظاهرة إلى اعتصام، وضرورة تنظيم حق الاعتصام والأماكن التي يمكن أن يمارس فيها، والقواعد التي تحكمه والفترة التي يستغرقها.

وأوضح مرزوق أنه ينبغي إلغاء عقوبة الحبس على ارتكاب مخالفات خلال المظاهرة، والاكتفاء بالغرامة، ويمكن أن تزداد في حالة تكرار المخالفة نفسها.

وتساءل: لماذا لم يتعرض القانون لمقار الأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية؟

وأشار مرزوق إلى أن المسودة التي عرضت في حكم الرئيس مرسى كانت مطروحة للنقاش المجتمعي، وكان هناك برلمان منتخب.

وشدد مرزوق على انه إذا لم تتم معالجة هذه الملاحظات فسيكون القانون موقوف التنفيذ ولن يطبق، مؤكدا أنه يرفض هذا القانون.

تستمر حتى بعد صلاة العيد في كل ميدان وكل ساحة للصلاة بلا تمييز

تحالف دعم الشرعية يدعو لـ «مليونية الدعاء لمصر» و«الأوقاف» تحذّر من استخدام ساحات العيد في السياسة

القاهرة ـ وكالات: دعا التحالف الوطني لدعم الشرعية الشعب المصري إلى المشاركة فيما سماها «مليونية الدعاء لمصر»، في حين حذرت وزارة الأوقاف من استخدام ساحات العيد في السياسة أو الدعوة إلى أحزاب أو جماعات سياسية، في وقت تحدث فيه ناشطون عن غلق الجيش ميدان التحرير خشية تجمع مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي فيه يوم العيد.

وقال التحالف إنه يدعو إلى هذه المليونية وذلك من ظهر امس الذي يصادف يوم عرفة وإلى مغربه اقتداء بالحجيج في وقفتهم ودعائهم في هذا اليوم المشهود، كما دعا إلى أن تكون المليونية مستمرة وحتى بعد صلاة العيد التي يجب ان تكون في كل ميدان وكل ساحة للصلاة، بلا تمييز ولا احتكار.

«الأوقاف» تحذر

في المقابل، حذرت وزارة الأوقاف المصرية من استخدام ساحات العيد في السياسة أو الدعوة إلى أحزاب أو جماعات سياسية. وطالبت الوزارة في بيان الأئمة والدعاة بالحضور مبكرا إلى ساحات العيد المخصصة للصلاة، وعدم السماح لأي شخص بصعود المنبر أو الخطابة في المصلين. وجاء التحذير ردا على دعوات إلى التظاهر في ميادين القاهرة ومنها ميدان التحرير خلال أيام عيد الأضحى.

كما شددت الوزارة على عدم السماح بنشر أو توزيع منشورات سياسية أو حزبية، وطالبت المواطنين بالحرص على أداء الصلاة دون نزاعات أو اختلافات سياسية.

وقال مدير إدارة المساجد الكبرى في وزارة الأوقاف أحمد ترك إن من يصعد المنبر دون إذن أو تصريح سيسجن ثلاث سنوات.

وكانت قوات الجيش والأمن قد تصدت قبل أيام بالقوة لمتظاهرين حاولوا الوصول إلى ميدان التحرير وميادين أخرى بالقاهرة، وقتلت وأصابت العديد منهم واعتقلت آخرين.

استمرار الاحتجاجات

في هذه الأثناء استمرت الاحتجاجات المناهضة للعسكر والمؤيدة لمرسي في العديد من المدن والمحافظات المصرية. وقد خرجت مظاهرة ليلية في منطقة أبو سليمان بالإسكندرية في إطار الفعاليات المنددة بالانقلاب العسكري.

وحمل المتظاهرون لافتات عليها شعار رابعة وصور الرئيس المعزول محمد مرسي وطالبوا بعودة الشرعية.

وفي وقت سابق امس الاول، نظم طلاب وقفات في كلية الهندسة بجامعة المنصورة بالدقهلية.

كما نظمت حركتا طلاب ضد الانقلاب وشباب ضد الانقلاب وقفات في البحيرة والمحلة وحلوان، ونظمت مسيرات ووقفات في الإسكندرية وقنا وكفر الشيخ.

وأدان ائتلاف «مراقبون لحماية الثورة» ما سماها عمليات الحجز التعسفي والاعتقالات غير المبررة لأنصار الشرعية.

تشييع

وكان آلاف المصريين شيعوا امس الاول جنازة الطالب في كلية الهندسة بلال علي من مسجد الإيمان في مدينة نصر، بعد يومين من مقتله برصاص قوات الأمن. وردد المشاركون في الجنازة هتافات تندد بوزير الدفاع عبد الفتاح السيسي الذي يعتبرونه المسؤول عن القتلى الذين سقطوا برصاص الأمن والجيش منذ الانقلاب الذي أطاح بالرئيس مرسي في يوم 3 يوليو الماضي.

وكان نشطاء قد تداولوا في اليومين الماضيين ڤيديو يظهر فيه بلال ملقى على الأرض بعد إصابته برصاصة في القلب وحوله عدد من ضباط الشرطة يمنعون المتظاهرين من الوصول إليه.

وانسحبت قوات الأمن لاحقا من الموقع وتركت جثة الشاب في مكانها. وقد أثار مقتل بلال تنديدا واسعا من مختلف القوى والتيارات في مصر. من جهة أخرى، أكد وزير الطيران المدني المصري المهندس عبدالعزيز فاضل انتظام حركة الطيران والركاب بمطار القاهرة مساء امس الاول بعد سيطرة قوات الأمن على مجموعة ألتراس أهلاوي التي قامت بإثارة الشغب أمام صالتي السفر والوصول بالمبنى رقم1.

تجمع لمصريين مؤيدين للرئيس المعزول محمد مرسي في بلجيكا أول من أمس (أ.ف.ب)

السجن ثلاث سنوات لمن يصعد المنبر من دون إذن أو تصريح

«التجارة»: المشروعات الكورية حجر الزاوية نحو تدفق المزيد من الاستثمارات العالمية

القاهرة ـ أ.ش.أ: عقد وزير التجارة والصناعة منير فخري عبدالنور جلسة مباحثات ثنائية مع كيم يونج سو سفير كوريا الجنوبية بالقاهرة استعرضا خلالها سبل تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين وإمكانيات زيادة التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين مصر وكوريا الجنوبية خلال المرحلة المقبلة.

وقال الوزير إن الوزارة تبذل أقصى ما في وسعها لدعم الاستثمارات الكورية العاملة في مصر، مشيرا إلى أن التوسعات الحالية للاستثمارات العالمية بالسوق المصري تمثل نقطة انطلاق نحو تعافي الاقتصاد القومى من مرحلة التباطؤ التي أعقبت ثورة الخامس والعشرين من يناير.

وأكد الوزير حرص الحكومة على مواجهة جميع المشكلات والتحديات التي تواجه المشروعات الاستثمارية العاملة في مصر، مشيرا إلى أن هناك فرصة لزيادة التعاون الاستثماري بين مصر وكوريا الجنوبية خاصة فيما يتعلق بقطاعي الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية.

وقال عبدالنور إن الاستثمارات الكورية التي أنشئت في مصر مؤخرا تمثل حجر الزاوية نحو تدفق المزيد من الاستثمارات العالمية للسوق المصري، مشيرا إلى أن الحكومة تعمل على مكافحة عمليات التهريب والتي تؤثر سلبا على الصناعات الوطنية وتنتهك حقوق الملكية الفكرية.

وأوضح الوزير ان هناك استثمارات أجنبية كبيرة ومتنوعة ستبدأ مشروعاتها في مصر قريبا في مجالات البترول والغاز والفايبر جلاس والبتروكيماويات وغيرها.

من جانبه، شدد سفير كوريا الجنوبية بالقاهرة كيم يونج سو على ضرورة توسيع التعاون الاستثماري بين مصر وكوريا الجنوبية في مختلف المجالات، مشيرا إلى أن مصر تمثل مقصدا مهما للاستثمارات الكورية في منطقة الشرق الأوسط، لافتا إلى ان مستقبل الاستثمارات الكورية في مصر واعد ويحقق المصلحة المشتركة لكلا البلدين.

وأكد سو ضرورة زيادة معدلات تدفق السياحة الكورية إلى مصر، مشيرا إلى أن شبه جزيرة سيناء تعتبر وجهة مهمة للسياحة القادمة من كوريا الجنوبية، ولفت إلى أن هناك اتصالات تجري حاليا بين السفارة الكورية بالقاهرة ووزارة السياحة المصرية لتنظيم بعثات ترويجية للسياحة المصرية في كل من كوريا الجنوبية واليابان.

معلومات عن حصول مسؤول تركي على تسجيلات السيسي وقيامه بتسليمها لقادة تنظيم الإخوان الدولي بإسطنبول

القاهرة- العربية: أثارت أزمة التسريبات الصوتية المنسوبة لوزير الدفاع المصري الفريق أول عبدالفتاح السيسي، التي بثتها وأذاعتها شبكة «رصد» الإخوانية أزمة كبيرة آخذة بالتصاعد في الشارع المصري.

وتوالت ردود الفعل في الأوساط الإعلامية والقانونية على خلفية الانتهاكات القانونية والأخلاقية والمهنية الإعلامية المنسوبة لشبكة «رصد» من قرصنة وسرقة لـ«التسجيلات»، وهو ما وصفه خبراء قانونيون بأنها جريمة جنائية تصل عقوبتها إلى السجن مع الأشغال المؤبدة.

وكانت الشبكة قد أذاعت تسريبات صوتية من حوار للفريق السيسي أجراه معه قبل أسبوعين، رئيس تحرير «المصري اليوم»، حول تصريحات يطلب فيها «السيسي» تحصين منصبه حال خسارته في انتخابات رئاسة الجمهورية.

من جانبه، قدم الناشط الحقوقي نجاد البرعي السبت الماضي، بلاغا إلى النائب العام المستشار هشام بركات، ضد شبكة «رصد» يتهمها فيه بالسرقة وبث وإذاعة أخبار كاذبة، من شأنها تكدير الأمن العام، والسب والقذف ونشر أخبار كاذبة تضر بصورة مصر، والإساءة إلى القوات المسلحة، واستخدام وسائل الاتصال بشكل غير قانوني مطالبا بوقف بث الموقع وإغلاق مقراته.

ونقلت «بوابة ڤيتو» عن مصادر سيادية مطلعة أن تحقيقات موسعة تجري بشأن «التسريبات» الخاصة بحوار وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبدالفتاح السيسي مع صحيفة «المصري اليوم». وتشير المعلومات الأولية إلى أن مسؤولا تركيا حصل عليها وقام بتسليمها في اسطنبول لقادة بالتنظيم الدولي للإخوان والذين بدورهم قرروا خطة وسيناريو بث التسريبات إخباريا على شبكة «رصد»، ولم يعرف بعد بحسب المصادر ما إذا كان التسريب تم مقابل المال أم بدوافع أيديولوجية.

العقوبة لكل من استرق السمع

وأوضح د.إبراهيم عيد نايل، أستاذ القانون الجنائي بجامعة عين شمس لـ «العربية.نت» أن القانون يكفل لكل إنسان حرمة حياته الخاصة وأن عقوبة نشر أو إذاعة تسجيل صوتي لشخص ما دون إذن منه يواجه عقوبة السجن من 24 ساعة وحتى عام وذلك إعمالا لنص المادة 309 بقانون العقوبات التي تنص على هذه العقوبة لكل من استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه محادثات جرت من مكان خاص أو عن طريق التلفون.

وأوضح أن حق الإنسان في التقاط صورة له ونشرها أو حديث خاص وتسجيله ونقله هو من الحقوق اللصيقة بالشخصية.

واستطرد «نايل» موضحا: يجب أن يكون «الرضا» في هذه الجريمة محددا تحديدا دقيقا فلو رضي إنسان أن ينقل حديثا له عن موضوع معين ثم نقل عنه موضوع آخر.. فإن الرضا في هذه الحالة لا يكون متوافرا. الشق الأخلاقي والفبركة والسجن المؤبد

من جانبه قال د.السيد عتيق، أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي بكلية حقوق جامعة حلوان والمحامي بالنقض لـ «العربية نت»، إن فبركة أي تسجيل صوتي لشخص ما وبالتحديد لو كان موظفا عاما بالدولة وهو «في حالة الفريق السيسي وزير الدفاع» وذلك بإجراء تقديم أو تأخير لجمل أو تركيب مقاطع من فيديوهات سابقة مختلفة فهذا الفعل يعتبر «جناية تزوير» ويحاكم الفاعل أو الجاني وتصل عقوبة الجريمة للسجن المؤبد

إلى ذلك صرح الفقيه القانوني د.شوقي السيد لـ «بوابة المصري اليوم» بأن هذه الجريمة لها شقان، أخلاقي، وهو التحريف والتزوير في غير الحقيقة وترويج شائعات وبث أخبار كاذبة بهدف الإساءة لسلطة من سلطات الدولة، والشق الثاني جنائي، ويتطلب توقيع أقصى عقوبة على مرتكبيه، لقيامهم بنشر أخبار تبث الفوضى والفزع في المجتمع، وهى جريمة خطرة تقع ضمن جرائم أمن الدولة.